

أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي بالسودان دراسة تحليلية (1990م – 2022م)
**The Impact of Financial Policy Upon The Gross Domestic Product in Sudan
 (2022 – 1990) An Analytical Study**

أ. خضر التوم يعقوب صالح (1)

Khider eltoum Yakoub salih

أ. أحمد النور حامد أحمد¹ (2)

Ahmed Elnour Hamid Ahmed

باحث لدرجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة سنار السودان، السودان. (Khidereltoum166@gmail.com)

(1) باحث لدرجة الدكتوراة، جامعة النيل الأبيض، السودان. (aikoor23@gmail.com)

تاريخ النشر: 2026/04/17

تاريخ القبول: 2026/03/23

تاريخ الاستلام: 2026/02/26

ملخص:

تناولت الورقة تأثير السياسة المالية بمتغيراتها الإنفاق الحكومي والضرائب على الناتج المحلي الإجمالي بالسودان خلال الفترة من (1990-2022م) اتبعت الورقة المنهج الوصفي والتحليل القياسي بالاعتماد على برنامج Eviews ومشكلة الدراسة تمثلت في دراسة كيفية تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي وهدفت لتتبع مسار الناتج المحلي الإجمالي في ظل السياسات المالية التي اتبعت خلال فترة الدراسة، و بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة الكمية بين السياسات المالية التي استخدمت ومعدل الناتج المحلي الإجمالي وذلك لبيان وشرح أهميه أدوات السياسة المالية الضرائب والإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي للفترة البحث وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة كجود علاقة إيجابية طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وأيضاً وجود علاقة سلبية عكسية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي، ومن توصي بأهمية توجيه الإنفاق الحكومي العام نحو المشروعات الإنتاجية، وضرورة ضبط وترشيد الإنفاق الجاري وضبط الأداء المالي الحكومي، ومراجعة الإعفاءات الضريبية الممنوحة والتوسع في الإعفاءات الضريبية للمشروعات التي بدورها سوف تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالسودان لتحسين الاداء الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، الضرائب.

Abstract:

This study dealt with the impact of financial policy upon the gross domestic product (GPD) in Sudan in the period of the study from : (1990 2022-). The study used the inductive, the analytical and the deductive methodology by using the Eviews econometric software program. The central issue of this study is the effect of fiscal policy upon the Gross Domestic Product (GPD). This paper intended to follow up the the Gross Domestic Product according to political financial policies which were adopted in the study period. It also aimed to form a standard model to measure quantitative relationship between the financial policies which used and the rate of the (GPD) to show and explain the efficiency of all different instruments of fiscal policy on the Gross Domestic

¹ الباحث المرسل

Product in the period under investigation. The results indicated that. Notably the important findings is that there is an ejective relation between governmental expenditure and the (GPD). Also there is an inversive relation between taxes and the (GPD). The most important recommendations are directing public expenditure towards productive projects, rationalization of the current expenditure, and control over governmental financial performance, reducing extravagance, tax exemption for vulnerable sectors in the community and expanding in tax exemption for projects which contributes to increase the (GPD) in Sudan.

Keywords: Gross domestic product, financial policy government Expenditure, taxes.

مقدمة :

تعد السياسات الاقتصادية مهمة جدا في إدارة أنشطة الدولة وتحقيق أهدافها الكلية مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وأيضا تستخدم لتخفيض التضخم والتقليل البطالة وتحسين توزيع الدخل وتحمل السياسة المالية مكانا هاما في الحياة الاقتصادية حيث أنها تستخدم كأداة لزيادة النمو الاقتصادي والاستقرار السعري إذا تم توجيهها بطريقة مثلى تتناسب وطبيعة إقتصاد الدولة المعينة، فالسياسة المالية واحدة من الوسائل الهامة الموجودة في يد الدولة والتي تستطيع بواسطتها تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتعتمد السياسة المالية على أدوات أهمها الإنفاق الحكومي و الضرائب والدين الخارجي، وسوف ندرس هنا أثر الإنفاق الحكومي والضرائب لاعتبارهما أهم أدوات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، لأن الناتج يمثل أهم المتغيرات التي تقيس الأداء الإقتصادي للدولة.

الفصل الاول : الإطار المنهجي و الدراسات السابقة:

- **مشكلة البحث :** من خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة الورقة العلمية هذه في الاجابة على السؤال التالي: ماهو أثر الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة الممتدة العام 1990 وحتى 2020م؟
- **أهمية البحث :** يمكن بيان أهمية هذه الدراسة في أنها تمثل مساهمة علمية تتطرق لبيان ومعرفة أثر السياسات المالية المتعلقة بالإنفاق العام والضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان من خلال الاجل الطويل، وذلك لأهمية هذه السياسات الاقتصادية الكلية من الناحية

العلمية والعملية، وأثرها المباشر على الاقتصاد القومي، لذلك تعمل هذه الدراسة لقياس هذا الأثر وايضا الوصول إلي نتائج تخدم الاقتصاد القومي.

- **أهداف البحث :** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة المالية ممثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب على الناتج المحلي الإجمالي في السودان من خلال الفترة من (1990-2020م). ولتحقيق هذه الأهداف من خلال الآتي:

- 1- بناء نموذج لقياس العلاقة الكمية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.
- 2- بناء نموذج لقياس العلاقة الكمية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي.
- 3- تتبع مسار الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2025م) في ظل السياسات المالية المتبعة لتوضيح أثره وشرح فعالية كل من أدوات السياسة المالية المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة .
- 4- معرفة مسار السياسة المالية المستخدمة في تلك الفترة وكيف أثرت الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
- 5- الوصول إلى نتائج وتوصيات تسهم في زيادة وتحسين أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي من الناحية العلمية والعملية.

- **فرضيات البحث :**

- 1- يوجد تأثير معنوي إحصائية طردي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.
 - 2- يوجد تأثير معنوي إحصائية عكسي للضرائب على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.
- **منهجية البحث :** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد إطار النظري للسياسة المالية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي بجانب الإطار المفاهيمي، وأيضا تستخدمت كذلك المنهج التحليلي لتحليل العلاقات بين المتغيرات الكمية باستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي، وذلك من خلال برنامج تحليل الاقتصادي الحاسوبي الشهير E- views ، لقياس من خلاله أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

- **الدراسات السابقة :**

- 1- دراسة داليا محمد اسماعيل أحمد (2014م) :

هدفت إلى دراسة لمعرفة السياسات المالية التي طبقتها الدولة خلال فترة الدراسة ومدى فعاليتها في تحفيز الناتج القومي الإجمالي، تتبع مسار الناتج القومي الإجمالي في ظل السياسات المالية التي إتبعته خلال فترة الدراسة، من أهم الفرضيات توجد علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والناتج القومي، توجد علاقة سالبة بين الضرائب والناتج القومي الإجمالي إتبعته الدراسة المنهج الوصفي والتطبيقي تمثلت نتائج الدراسة في زيادة الإنفاق الحكومي الذي أدى الي أثر إيجابي علي الناتج القومي غير أنه لم يشمل كل سنوات الدراسة¹.

2-دراسة معتز ادم عبد الرحيم محمد (2018م):

هدفت الدراسة الى معرفة مسار السياسات الاقتصادية الكلية و الناتج المحلي الإجمالي في السودان ، وتمثلت المشكلة في ما هي السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وشملت الفرضيات وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، كما اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانب الإطار المفاهيمي والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بجانب إستخدام تقنيات الحاسوب (E-views) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي².

3- دراسة سعاد عبد الله محمد عثمان (1990م – 2016م):

هدفت الدراسة الى معرفة الإتجاه العام لأدوات السياسة المالية والنقدية أثناء فترة الدراسة في السودان، ومدى تأثير السياسات المالية والنقدية على الإستثمارات في فترة البحث، أهم فروض تمثلت في أن أن يوجد هنالك علاقة دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والإستثمار الكلي في السودان وأيضا علاقة عكسية بين الضرائب والإستثمار الكلي، واستخدمت المنهج الوصفي

¹ داليا محمد إسماعيل أحمد ، أثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي للسودان 1980-2012م، رسالة دكتوراة في الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا – 2015م .

² معتز ادم عبد الرحيم محمد ،تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997م -2016م. رسالة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد التطبيقي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2018م .

والمنهج التحليلي الإحصائي لتقدير دالة الإستثمار في السودان خلال فترة البحث، توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية تؤثر على الإستثمار إيجاباً بزيادة الإنفاق ونقصان الضرائب ، أوصت الدراسة بأن تعمل على إستخدام الأدوات المالية والنقدية التي تتناسب مع واقع إقتصاد السوداني وسياسات النقدية الخاصة بالبنك المركزي السوداني¹.

- دراسة غالم سعدية و غطاس منال (2015م) :

هدفت الدراسة إلى محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في إقتصاديات الدول، محاولة التعريف بالإستثمار ووسائل وأدوات السياسة المالية من إنفاق حكومي عام وضرائب. فرضيات الدراسة في أن السياسة المالية إحدى السياسات الإقتصادية الناجحة المتبعة في الجزائر لتحقيق التطور الإقتصادي كما أن الإستثمار المحلي له آثار ايجابية وأخرى سلبية على الإقتصاد الوطني، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، تمثلت نتائج الدراسة في ان العلاقة بين السياسة المالية والإستثمار المحلي علاقة مهمة لا بد من التوصل الى نسجها من خلال ترشيد الإنفاق العام².

- **أوجه الشبه والاختلاف :** إتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في تأثير المتغيرات الإقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي. إستخدمت الدراسة أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب كمتغيرات تابعة تؤثر بطريقة مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل . معظم الدراسات إستخدمت المنهج الوصفي بينما إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالإضافة للتحليل القياسي بإستخدام برنامج E-views .

1- الفصل الثاني الاطار النظري:

1-1 ماهية السياسة المالية:

السياسات الاقتصادية هي الأدوات التي تستخدمها الدولة لإدارة الاقتصاد وتحقيق أهداف كزيادة الانتاج واستقرار الاسعار بخفض معدلات التضخم السنوية وقليل من البطالة توزيع الدخل بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية واستقرار اسعار صرف العملية، وتستخدم الدولة

¹ سعاد عبد الله محمد عثمان، اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار في الاقتصاد السوداني (1990م- 2016م) رسالة ماجستير جامعة شندي 2018م.

² غانم سعدية ، غطاس منال ، السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي 2001-2013م ، رسالة ماجستير منشورة – في الجزائر 2015م .

عده سياسات اقتصادية لتحقيق هذه الأهداف ومنها السياسة المالية موضوع هذه الدراسة، السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات تستخدمها للحكم بالنشاط الاقتصادي المالي الكلي بأكبر كفاءة ممكنة بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة من الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، يتطور هذا المفهوم حسب الدور الذي تقوم به الدولة في النشاط الإقتصادي ولكنه لم يخرج أبداً عن كونه إستخدام الحكومة الضرائب TAX والإنفاق الحكومي GEX لتحقيق عده الأهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية، خلال فترة معينة من الزمان، فالسياسة المالية هي دراسة تهدف إلى تحليل النشاط المالي الدولة وما ينتج عنها من تأثير على الإقتصاد القومي ككل¹.

تعرف السياسة المالية أيضاً بأنها تهدف من خلال الإجراءات التي تقوم الحكومة بها لتحقيق التوازن المالي خلال فترة معينة، تستخدم السياسة المالية أدواتها من الضرائب TAX والإنفاق العام GEX وذلك بهدف التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية تحقيق والوصول إلى أهداف السياسة الإقتصادية العامة للدولة، كما تعرف أيضاً بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة ممثلة في الضرائب ولنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية محددة، فهي سياية يمكن إجمالها بأنها تستخدم أدوات متمثلة في النفقات العامة والضرائب بشقيها المباشرة وغير المباشرة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية خلال فترة زمنية معينة².

2-1 أهداف ووظائف السياسة المالية :

الاهداف: يمكن بيان أهم الاهداف التي تهدف السياسة المالية إلى تحقيقها في النقاط التالية:

1- تحقيق التوازن العام: فهي تهدف لتحقيق التوازن بين الإنفاق القومي والناتج القومي في الاقتصاد .

2- تحقيق التوازن الإقتصادي: توازن بين نشاط القطاع العام ممثل الحكومة والقطاع الخاص ممثل قطاع الأعمال.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي سلسلة الدراسات الاقتصادية ، ط1 ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003م ص 43.
² عز الدين عبد السلام الكيلاني موسى ، مجلة شروس ، المعهد العالي للعلوم و التقنية ، العدد الرابع يونيو 2024م ص 329.

3- العمل على تحقيق التوازن الإجتماعي: خلا اعاده توزيع الدخل وتحقيق العدالة و المساواة بين الأفراد.

4- التوازن المالي: العمل على الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية بزيادة كفاءة تحصيل الإيرادات.

5- التقدم الإقتصادي: تطوير اساليب إدارة الإنفاق على التقنيات الحديثة وبرامج حوسبة القطاع العام

الوظائف :

1- الوظيفة الأولى للسياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية : تعرف التنمية الإقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الإقتصاد القومي و تهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمي من الأفراد ¹.

2- السياسة المالية وتحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الإقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة ، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لإفراد المجتمع.

3- السياسة المالية و تحقيق الاستقرار الإقتصادي :

الإستقرار الإقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الإحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي أى أن مفهوم الاستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسيين:

أولاً: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة و التشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعنى بالضرورة الوصول بمعدل البطالة الى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة ، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الافراد المؤهلين و الذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة .

¹ العياطي جهيدة ، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي ، الجزائر ، 2016م ، ص 6.

ثانياً: تحقيق درجة مناسبة من الإستقرار فى المستوى العام للأسعار وهذا يعني عدم وجود إتجاه ملحوظ أوحد لتحركات قصيرة الأجل فى المستوى العام للإسعار¹.

3-1 السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل :

من الوظائف الرئيسية التى تقوم بها السياسة المالية هى محاولة توزيع الدخل الوطني بشكل عادل أو على الأقل قريب منه وهذا لا يعنى توزيع الدخل بشكل متساوي بين أفراد المجتمع بل مكافأة الأفراد حسب مجهوداتهم وإنتاجهم المادي والفكري تطبيقاً للمبدأ القائل " لكل حسب عمله وجهده" وفى هذا الإطار فإنه من العدالة فى التوزيع ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

4-1 أدوات السياسة المالية :

هى أدوات ووسائل يتم من خلالها تنفيذ السياسة المالية وذلك بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال إستخدام الأدوات المالية التى تشمل الإنفاق العام وهو مصروفات الدولة لتمويل الخدمات والمشروعات العامة، والضرائب وهى إيرادات تفرضها الدولة جبراً بموجب قانون بهدف تمويل نفقاتها والقروض العامة وتعرف أيضاً بالدين العام وتمثل الاقتراض الداخلي والخارجي للدولة بهدف تغطية العجز في نفقاتها وتمويل نفقاتها.

5-1 الإنفاق الحكومي :

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه: هو مجموع كل الأموال التى تنفقها الدولة لتمويل وتسير أنشطتها وتحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية وتنموية ويعد الإنفاق العام أداه رئيسية ومهمة من أدوات السياسة المالية وغالباً ما يتم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى ثلاثة فصول رئيسية وهى:

1 - الفصل الأول: يعكس تعويضات العاملين وشراء السلع والخدمات إضافة للدعم الاجتماعي .

2 - الفصل الثاني يشمل على التحويلات التى تقدم للولايات بغرض تمويل جزء من صرفها الجاري والتنموي.

¹ مناصرة خولة، أثر السياسة المالية على سوق الأوراق المالية، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الاردن، 2016 ص 25-27.

3 - الفصل الثالث الصرف على مشروعات التنمية القومية، أو ما يسمى باقتناء الأصول غير المالية (1).

1-6 ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية وهي²:

1/ الإنفاق الإستهلاكي الخاص من قبل القطاع المنزلي على السلع والخدمات الإستهلاكية ويشار إليها بالإنفاق الإستهلاكي ويشمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة مثل السيارات، التلفزيونات والغسالات إلى غير ذلك ويشمل أيضاً السلع الإستهلاكية غير المعمرة ونصف المعمرة مثل الغذاء والملابس ويدخل بطبيعة الحال في هذا النوع من الإنفاق، الإنفاق على الخدمات كخدمات التعليم والصحة والهاتف والسفر بالطائرة .

2/ الإنفاق الإستثماري المحلي الخاص حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية، وهي السلع والآلات التي من صنع الإنسان ويعاد إستخدامها في إنتاج السلع الأخرى. وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الإستثماري يمثل الإحلات أو الإضافات إلى رصيد الأمة من سلع رأس المال بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها، وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية .

3 / الإنفاق الحكومي: يجب التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي :

أ - **الإنفاق الإنتاجي**: هو الإنفاق الذي تتلقى الحكومة مقابلته سلعاً وخدمات العامة.

ب- **الإنفاق التحويلي**: هو الإنفاق الذي لا تتلقى الحكومة في مقابلته أي سلعة أو خدمة ولا يمثل هذا الإنفاق نشاطاً إنتاجياً والذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الإنفاق الذي يقابله نشاط إنتاجي، ويتكون هذا الإنفاق من سلع وخدمات مشتراة من قطاع الأعمال بالإضافة إلى خدمات مشتراة مباشرة من موظفي الحكومة وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات، أما الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى مقابلته أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة أي أن مشتريات الحكومة تشمل نفقات الحكومة

¹ - جمهورية السودان، بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2015م ص 97.

² - هويدا الطيب بابكر ، مساهمة الإنفاق العام على البنية التحتية في نمو الإقتصاد السوداني 2004 – 2014م رسالة ماجستير في الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2016م ص 34 .

على شراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة وعتاد ولوازم مختلفة بالإضافة إلى ما تدفعه من أجور وهدايا لمستخدميها والعاملين معها سواء في الإدارة المدنية أو القوات المسلحة، بينما لا تشمل مشتريات الحكومة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة مثل معاشات التقاعد والإعانات الأخرى التي تقدمها أحياناً لبعض الأفراد أو الفئات لأنها لا تعكس بدورها إنتاجاً جاريًا للمجتمع، بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء من إنفاق القطاع المنزلي الاستهلاكي عند إنفاقها. 4/صافي المعاملات الخارجية أوصافى الصادرات ويمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير أو الاستيراد.

1-7 الضرائب :

الضرائب: هي أي مبالغ مالية تفرضها الدولة جبراً والزاماً على الأفراد والمنظمات دون مقابل مباشر ومحدد وذلك بهدف تمويل النفقات العامة للدولة كالامن والدفاع والطرق والجسور وغيرها وأيضاً تهدف لتحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية ويمكن تعريف الضريبة بأنها فريضة إلزامية تحددها الدولة و يلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع.

كما يمكن تعريفها بأنها كل إقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد للمشاركة في تحمل أعباء الخدمات العامة والإنفاق العام، تبعاً لمقدرتهم على الدفع، ودون النظر الى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات أو هذه النفقات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف إقتصادية و إجتماعية و مالية و غيرها و تقوم الدولة ممثلة في أحد مؤسساتها في تحصيلها. من هذا التعريف نجد ان الضرائب تتميز بالخصائص والعناصر التالية :

أنها إقتطاع مالى للدولة من دخول الآخرين و ثرواتهم : وهو مايكشف عن مصادر الضريبة وهما المصدران الرئيسيان اللذان يتمثلان في الدخل و رأس المال أو كلاهما معاً و يعتبر الدخل هو الوعاء الاول و الطبيعي للضريبة حيث يتمتع بصفة الدورية مع بقاء مصدره ودوامه و يعتبر الدخل كل ناتج جديد للأشخاص الطبيعيين و الأشخاص المعنويين خلال فترة زمنية معينة تقدر دائماً بفترة سنة تماشياً مع قاعدة السنوية وهى من القواعد الأساسية للموازنة العامة ، وتطتبع أيضاً من رأس المال و الذى يعرف بأنه الفرق بين حقوق الفرد و ألتزاماته في وقت ماء مقدرة بالنقود ، وهناك اسلوبان لفرض الضريبة على رأس المال هما الضريبة على ملكية رأس المال و الضريبة على الزيادة في رأس المال .

- عدم وجود مقابل خاص لدافع الضريبة : و هو ما يميز الضريبة فى العصر الحديث حيث تقوم على أساس مبدأ سيادة الدولة و حقها فى فرض الضرائب دون النظر الى المنفعة التى تعود على كل فرد على حدة ، فقد انتهت تماماً فكرة حصول الممول على نفع خاص من الضريبة بل أصبح الإتفاق على أن توظف من أجل النفع العام أو المنفعة العامة .
- تدفع جبراً أى وجود عنصر الإلزام : حيث أصبحت فى العصر الحديث تتميز بعنصر الإلزام و الإجبار أى أنها أصبحت فريضة إلزامية تتولى السلطات العامة تحديد اسعارها و العناصر الاضعة لها دون أن يكون للممول دخل فى ذلك ويلاحظ أن عنصر الإلزام يميز الضرائب عن القروض التى تكون إجبارية .
- تغطية النفقات العامة لتحقيق نفع عام : فالدول تحصل على الضرائب من أجل تغطية النفقات العامة لتحقيق نفع عام من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية و السياسية .
- عمومية الضريبة على كل الافراد : أن جميع الأفراد ملزمون بدفع الضريبة دون تمييز بينهم ، كما كان الحال فى عصر الإقطاع الذى كان يتميز بإعفاء الأفراد النبلاء و الأشراف و رجال الدين من دفع الضريبة و لكن فى عالم اليوم أصبح الكل ملزم بدفع الضريبة كل حسب قدرته على الدفع¹.
- وتقسم الضرائب إلى عدة أنواع أهمها تقسمها بطريقة التحصيل إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة:
- 1-الضرائب المباشرة: وهي ضرائب تفرض على الدخل أو الثروة ويقع عبئها على دافع الضريبة مباشرة ولا يمكن نقله كضريبة أرباح الاعمال وضريبة الارباح الرأسمالية وتتميز أنها تحقق قدراً كبيراً من العدالة إلا أنها صعبة التحصيل مقارنة بالضرائب غير المباشرة وتؤثر سلباً على الاستثمار.
- 2-الضرائب غير المباشرة: هي ضرائب تفرض على السلع والخدمات ويتحمل عبئها المستهلك النهائي مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وهي سهلة التحصيل وذات عائد كبير لكنها ذات عبئ كبير على أصحاب الدخل المحدود وتزيد من معدلات التضخم.

¹ حسن بشير محمد نور ، محمد على محمد احمد ، الإقتصاد العام 1 ، الخرطوم ، السودان 2015 م ، ص 88-

2-1- الناتج المحلي الإجمالي :

اقتصاديا يقصد بالناتج المحلي الإجمالي المعروف اختصارا GPD مجموع السلع والخدمات التي يتم انتاجها في دولة ما في الغالب سنة اي أنه جملة الإنتاج الإقتصادي في فترة معينة وتقدر بسنة للدولة فهو يمثل بالتالي مجموع قيم السلع والخدمات بأسعار السوق، علما بأن السلع والخدمات الوسيطة أي التي استخدمت في إنتاج سلع أخرى لا تحتسب تفاديا للتكرار الحسابي.

يمثل الناتج المحلي تدفقا لأنه يعبر عن ما أنتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة وزيادة حجم الناتج المحلي من سنة لأخرى يعني زيادة ما ينتجه الإقتصاد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يعني زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع مما يزيد من دخولهم فيزيد إستهلاكهم ويزيد الإستثمار مما يعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى فعندما يعجز إقتصاد ما عن زيادة ما ينتجه من سلع وخدمات من سنة لأخرى فهذا يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل وإنخفاض الدخل وحدوث ركود في المجتمع (1).

2-2 طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي :

يوجد عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي أشهرها ثلاثة طرق وهي الناتج والدخل والانفاق وأدناه شرح للطرق الثلاثة الرئيسية لحساب GPG:

2-2-1 طريقة الناتج أو القيمة المضافة :

تبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الإقتصاد، وذلك بتجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية.

2-2-2 طريقة الدخل :

وفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ويشمل تعويضات العاملين بما في ذلك الأجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمالة مضافاً إليها إجمالي فائض التشغيل لدى مؤسسات الأعمال

¹ - عمر ادم بابكر حسب الله ، العوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة 1980- 2011 ، رسالة ماجستير في الإقتصاد التطبيقي جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، 2015 ص 16.

والضرائب ناقصا دعم المنتجات، كما يتم حسابه من خلال ما يتسلمه العنصر الانتاجي كدخل،
لحصل بالطريقة هذه الدخول عناصر الانتاج.

2-2-3 طريقة الإنفاق :

يعرف الناتج المحلي الإجمالي GPD وفقا لطريقة الإنفاق بأنه الإنفاق الكلي ويشتمل على
الإنفاق إستهلاكي القاع الخاص C والإنفاق الإستهلاكي العائلات مضاف له إنفاق الإستثماري
I وإنفاق الحكومي G وأخيرا صافي تعاملات القطاع الخارجي وهو الفرق بين الصادرات
والواردات. حسب هذه الطريقة يكون الناتج المحلي الإجمالي يتساوى مع مجموع الإنفاق
الاستهلاكي والاستثماري والحكومي وصافي التعامل الخارجي⁽¹⁾.

3-المنهجية والشواهد التطبيقية :

جدول رقم (1) يوضح معدلات نمو المتغيرات المستقلة في الدراسة هي الضرائب والانفاق
الحكومي والناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع خلال فترة الدراسة: (1990 – 2020م)

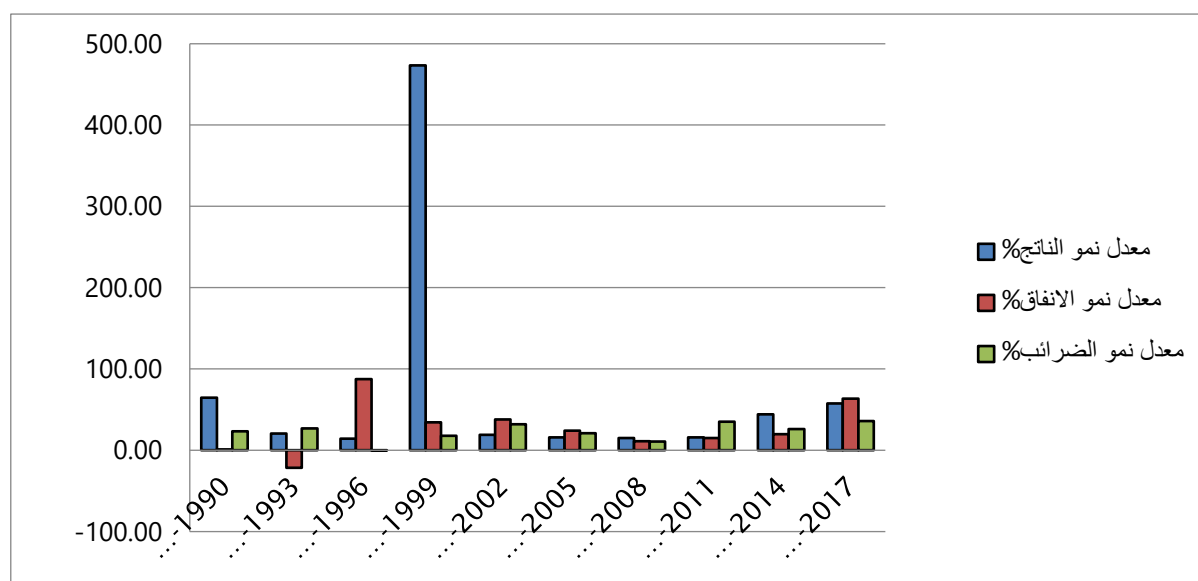
متوسط السنوات	معدل نمو الناتج %	معدل نمو الانفاق %	معدل نمو الضرائب %	معدل نمو الدين %
1990- 1992	64.64	0.86	23.38	1.68
1993-1995	20.41	-21.74	26.79	6.59
1996-1998	14.41	87.58	-0.20	1.94
1999-2001	473.50	34.36	18.00	0.51
2002-2004	19.15	37.75	32.02	8.86
2005-2007	15.82	24.24	20.97	6.07
2008-2010	15.14	10.95	10.57	5.86
2011-2013	16.01	15.09	35.32	5.51
2014-2016	44.03	19.79	25.89	0.76
2017-2020	57.61	63.46	35.82	15.94

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة بالاعتماد على تقارير بنك السودان للفترة

(1990-2020م).

¹ - أسامه موسى حسن تنقال ، أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة
2005 – 2015م ، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان 2016م ص 50 .

شكل رقم (1) يوضح معدل نمو متغيرات الضرائب والإنفاق والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2020م)



المصدر : إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة بالاعتماد على تقارير بنك السودان للفترة (1990-2020م).

1-توصيف النموذج:

يأخذ النموذج الشكل التالي :

$$GDP = a - b_1TAX + b_2GEX - b_3Dep + U$$

حيث أن :

GDP = تمثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع.

a = الثابت .

b1 = معامل الضرائب .

TAX = الضرائب متغير مستقل.

b2 = معامل الانفاق الحكومي .

GEX = الانفاق الحكومي متغير مستقل.

b3 = معامل الدين الخارجي .

Dep = الدين الخارجي متغير مستغل.

U = المتغير العشوائي.

تم التوصيف لشكل النموذج حسب منطق النظرية الاقتصادية حيث تنص النظريات على وجود علاقة إيجابية أي طردية بين كل من الإنفاق الحكومي والنواتج المحلي الإجمالي، أي أن أي زيادة تحديث الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كذلك أيضاً وجود علاقة سلبية أي عكسية بين متغير الضرائب TAX والناتج المحلي الإجمالي GDP، أي كلما زادت الضرائب كلما إنخفض الناتج المحلي الإجمالي، بناء على التوصيف أعلاه تم التحليل الأولي للبيانات والذي يشتمل على ثلاثة طرق وهي:

1- الطريقة الأولى اختبار سكون وأستقرار السلسلة.

2- الطريقة الثانية تحليل التكامل المشترك.

3- الطريقة الثالثة اختبار وعلاج مشاكل القياس.

3-1 اختبار سكون واستقرار السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يكون بها عامل الاتجاه العام وهو الذي يعكس ظروف معينة قد تؤثر في جميع المتغيرات في الدراسة، وهذا الاتجاه أما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات عكسية وبالتالي وجود اتجاه عام لبيانات أحد المتغيرات في هذا النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة وبالتالي فإن الإنحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً إنحداراً زائفاً غير حقيقي كما إن الخواص الإحصائية لتحليل هذا الإنحدار تقتقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة.

الإضافة إلى ذلك فإن وجود اتجاه عام في بيانات السلسلة الزمنية قد يجعل من الصعب الاعتماد على قيمة المتوسط في الاستشراف والقياس. وذلك لأنه في حالة الاتجاه العام المتزايد فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيمة أقل من الواقع وفي حالة الاتجاه العام المتناقص فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيمة أعلى من الواقع، ولهذا يجب الكشف عن مدى وجوده والتخلص منه ضروري جداً لضمان صفة الاستقرار أي السكون على المستوي التطبيقي.

اختبار جذور الوحدة من أهم الاختبارات استخداماً في التطبيقات العلمية في الاقتصاد القياسي والبرامج الجاهزة مثل البرامج الحاسوبية الشهير Eviews.v الذي نستخدمه في هذه الدراسة.

يعزى هذا الاختبار إلى الاقتصادي ديكي فولر وقد عرف في الأوساط العلمية الاقتصادية (ADF) فإذا كان معامل الانحدار يساوي الواحد فهذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذور الوحدة في الصيغة والذي بدوره يعني عدم استقرار السلسلة والصيغة القياسية المقترحة لاختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) تتمثل في الصيغة الثابتة التالية :

$$1 - \Delta X_t = B_0 + \text{ext-1} + E$$

$$2 - X_t = a_0 + \text{ext-1} + E_t$$

ΔX_t = التغير في المتغير التابع (المتباطئ)، B_0 = القاطع، e = معامل المتغير المتباطئ

X_{t-1} = المتغير المستقل (المتباطئ) في السنة السابقة،

X_t = المتغير التابع في السنة الحالية،

a_0 = القاطع،

x_{t-1} = المتغير المستقل في السنة السابقة .

ومن خلال المعادلات يتم اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 = e = 1$$

$$H_1 = e \neq 1$$

والاختبار الإحصائي المناسب هو اختبار (t) حيث (t) تساوى.

$$T = \frac{P}{\text{Var}(p)}$$

نرفض فرضية العدم إذا كانت ($t_c > T$) تمثل (t_c) القيمة الحرجة وقد اقترح أسلوب لاختبار جذور الوحدة من قبل فيليب بيرون (Philps peron)، وهذا الأسلوب لا يستند على توزيع بارامترات لحد الخطأ.

على الرغم من المزايا العديدة لهذا النوع من الاختبارات إلا أنه لا يبدو أن لها امتيازات جيدة في ظل فرضيات العدم ولذلك ينصح الكثيرون بعدم الإسناد إليه كثيراً إلا بعد فشل اختبار ديكي فولر.

2-3 اختبار التكامل المشترك:

أدناه اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة كما هو موضح بالنتيجة في الجدول.

جدول (2) يوضح نتائج اختبار جوهانسون – جويلز للتكامل المشترك لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى الانفاق الحكومي والضرائب:

المتغيرات	القيمة الحرجة عند مستوي معنوية %5	Trace statistic	التحليل
الناتج المحلي الإجمالي GDP	29.79	48.76	None
الانفاق الحكومي GEX	15.49	13.44	At most1
الضرائب TAX	3.841	2.09	At most2

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v9

يتضح من الجدول (4-1) وجود متجه واحد للتكامل المشترك وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني ان البيانات تتجه نحو التكامل في الاجل الطويل مما يعني ان النتائج التي يتم الحصول عليها تكون غير زائفة.

3-3- تقدير النموذج:

جدول: (3) يوضح نتائج تقدير المعادلة للناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

Adjste d R- Squre	المعنوية الكلية للمنموذج F	معنوية المعالم Prob	قيمة (T) T- Statis tic	الاحطا المعيارية	المعالم المقدره Coefficient	المتغيرات Variabl e
		0.042	2.16 4	22452. 7	486013.7	C

GEX	12.448	1.218	10.2 17	0.000	0.0000	0.94
TAX	-69039.6	27363. 0	- 2.52 3	0.019		

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v9

اختبار الفرضيات الدراسية:

$$GDP = 486013.7 - 69039.6 * LOG(TAX) + 12.4480 * GEX$$

تقييم نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي:

1- التقييم وفقاً للمعيار الاقتصادي: من الجدول رقم (4-2) يتضح الاتي:

قيمة الثابت تساوي (486013.7) وهي قيمة موجبة أي تتفق مع معيار النظرية الاقتصادية وتعني قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما يكون الانفاق الحكومي والضرائب ثابتين (Zero). قيمة معامل الانفاق الحكومي تساوي (12.448) وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي أي كلما زاد الانفاق الحكومي بوحدة واحدة سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بـ 12.448 وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ويثبت صحة الفرضية الاولى القائلة ان هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي و الإنفاق الحكومي .

قيمة معامل الضرائب تساوي (-69039.6) وهي قيمة سالبة مما يعني أنه يوجد علاقة سلبية عكسية بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي أي زيادة الضرائب بوحدة واحدة تؤدي الي نقصان الناتج المحلي الإجمالي ب(-69039.6) وهذا يتفق مع معيار النظرية الاقتصادية ويثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي و الضرائب .

2- التقييم وفقاً للمعيار الاحصائي: يتم تقييم ثلاثة نقاط هي:

1-2 اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:

من جدول (4-2) يتضح الاتي:

- القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (0.042) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان الثابت معنوي.

- القيمة الاحتمالية لمعامل الانفاق الحكومي تساوي (0.000) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية الانفاق الحكومي.

- القيمة الاحتمالية لمعامل الضرائب تساوي (0.019) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان معامل الضرائب معنوي.

2-2 المعنوية الكلية للنموذج (F)

يلاحظ من الجدول (2-4) ان قيمة F (ملحق رقم 9) تساوي (90.12) والقيمة الاحتمالية لـ F تساوي (0.000) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان النموذج ككل معنوي.

2-3 اختبار جودة التوفيق (Adjusted R-Squared)

يلاحظ من الجدول (2-4) ان قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.94 وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي والضرائب) مسؤولة عن 94% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي 6% يرجع الي المتغيرات غير المضمنة في النموذج وهذه دلالة علي جودة توفيق النموذج

3 - التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

هذا المعيار يمكن من معرفة ما اذا كان النموذج يخلو من مشاكل القياس ام لا وتنقسم الي ثلاثة انواع كالآتي:

1-3 اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH Test:

ARCH TEST جدول (3-4) نتائج اختبار

F-statistic	0.4727	Prob. F(1,23)	0.4988
Obs*R-squared	0.5035	Prob. Chi-Square(1)	0.4780

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews-v9.

من خلال نتائج الجدول (3-4) أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F و Chi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2-3 اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

جدول (4-4) نتيجة اختبار Durbin-Watson

$$\text{Durbin-Watson Statistics} = 1.8$$

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews-v9.

يلاحظ من الجدول (4-4) أعلاه ان قيمة DW تساوي (1.8) وهي قريبة جدا من القيمة المعيارية 2 وهذه دلالة علي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

3-3 اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

جدول (5-4) نتيجة اختبار مصفوفة الارتباط Correlation Matrix

	GEX	TAX
GEX	1.000	0.588
TAX	0.588	1.000

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews-v9.

يلاحظ من الجدول (5-4) أعلاه ان قيمة الارتباط بين الانفاق الحكومي (GEX) والضرائب (TAX) تساوي (0.588) وهي اقل من 80% وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في النموذج.

4-3 اختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ:

لاختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ نستخدم اختبار معامل عدم التساوي لثايل .

جدول (6-4) نتائج اختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ:

الاختبار	قيمة الاختبار
Theil Inequality Coefficient	0.089

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews-v9.

من خلال نتائج الجدول (6-4) اعلاه يلاحظ ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل تساوي (0.089) وهي قريبة من الصفر مما يشير الي المقدرة العالية للنموذج على التنبؤ.

- النتائج:

1- من خلال البيانات أعلاه والتحليل نجد أنه هنالك علاقة ايجابية طردية بين كل من الانفاق الحكومي GEX والناتج المحلي الإجمالي GPD مما يعني أنه كلما زاد الانفاق الحكومي سوف يزيد الناتج المحلي الإجمالي بسبب الاشارة الموجبه والعكس وهذا يتفق تماما مع منطوق النظرية الاقتصادية وهذا دليل لصحة فرض أول للدراسة بأن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق الحكومي .

2- أن هنالك أيضا علاقة سلبية عكسية بين كل من الضرائب TAX والناتج المحلي الإجمالي GPD بمعنى أن أي زيادة الضرائب تؤدي الي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي GPD .

3- من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج (F) إتضح أن النموذج ككل معنوي .

4- من خلال اختبار جودة التوفيق للنموذج اتضح ان قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.94 وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي والضرائب) مسؤلة عن 94% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي 6% يرجع الي المتغيرات الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة علي جودة توفيق النموذج.

التوصيات :

1 – وجوب توجيه الإنفاق الحكومي العام نحو المشروعات ذات الإنتاجية الكبيرة والعالية في الاجل القصير.

2 – تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي الجاري وعدم الصرف على المشروعات ذات التكاليف العالية والتي لا تأتي بعائد كبير للدولة وتزيد الناتج المحلي الإجمالي.

3 – ضرورة الإهتمام بالبحث عن مصادر إيرادات جديدة وبديلة للإيرادات البترولية المفقودة مثل التعدين وتطوير القطاع الزراعي والخدمي خاصة مثل السياحة.

4 - ضرورة تطوير النظام الضريبي وحوسبته ليناسب مع التطورات الحديثة في مجال التقنية لزيادة الايرادات الضريبية افقيا ورأسيا وتقليل تكاليف تحصيلها المباشرة.

5- مراجعة كل الإعفاءات الضريبية الممنوحة لشرائح الاقتصاد لمعرفة مدى جدواها الاقتصادية.

6- خفض نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المشروعات الاستثمارية التي تسهم في زيادة الإنتاج .

- قائمة المصادر والمراجع :

- 1- أسامه موسى حسن تنقال، أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة: (2005 – 2015م)، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان 2016م.
- 2- حسن بشير محمد نور ، محمد على محمد احمد ، الإقتصاد العام 1 ، الخرطوم ، السودان 2015 م.
- 3- داليا محمد إسماعيل أحمد ، أثر السياسة المالية في الناتج القومي الإجمالي للسودان 1980-2012م، رسالة دكتوراة في الإقتصاد ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا – 2015م .
- 4- سعاد عبد الله محمد عثمان، اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار في الاقتصاد السوداني (1990م-2016م) رسالة ماجستير جامعة شندي 2018م.
- 5- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي سلسلة الدراسات الاقتصادية ، ط1 ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003م.
- 6- عمر ادم بابكر حسب الله ، العوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة 1980- 2011 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015م.
- 7- العياطي جهيدة ، آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي ، الجزائر ، 2016.
- 8- غانم سعدية ، غطاس منال ، السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي 2001-2013م ، رسالة ماجستير منشورة – في الجزائر 2015م .
- 9- محمد الخير العكام ، الإجازة في الحقوق ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية 2018م.
- 10- معتز ادم عبد الرحيم محمد ، تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997م -2016م. رسالة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد التطبيقي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2018م .

- 11- مناصرة خولة، أثر السياسة المالية على سوق الأوراق المالية، اطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الاردن، 2016م.
- 12- هويدا الطيب بابكر ، مساهمة الإنفاق العام على البنية التحتية في نمو الإقتصاد السوداني 2004 – 2014م رسالة ماجستير في الإقتصاد , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2016م.